

Distr.: General
4 June 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن أعمال دورتها السادسة

(جنيف ٥ - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣)

موجز

نظرت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في دورتها السادسة في خمسة مواضيع فنية، تشمل دراسة تقرير الأمين العام عن بند الموضوع الرئيسي في الدورة وهو "تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل المنافسة في مجتمع التكنولوجيا الرقمية". وشملت البنود الأخرى في جدول الأعمال: تنفيذ القرارات المتخذة في الدورة الخامسة للجنة، وما أحرز بشأنها من تقدم؛ التقارير القطرية عن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ ميزانية اللجنة؛ وأنشطة اللجنة المتعلقة بتنسيق تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

وقد استفادت الدورة من مشاركة شخصيات رفيعة المستوى، من بينها خوسيه ماريافيغيريس، رئيس فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والرئيس السابق لكوستاريكا، والبروفيسور منتصر وايلي كاتب الدولة للمعلوماتية والإنترنت في تونس، ومارك فورير، كاتب الدولة، في المكتب الاتحادي السويسري للاتصالات، والبروفيسور كالستوس جوما، منسق فرقة العمل المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكارات، للأهداف الإنمائية للألفية.

واستعرضت اللجنة أعمال أفرقتها الثلاث التي تناولت مختلف أوجه المؤتمر الرئيسي، وأشادت بعض الوفود بصفة خاصة بتحسين مؤشرات تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بالتعاون مع

اللجنة، والتي تقيس الربط، والوصول، والاستعمال والسياسات العامة في قرابة ٢٠٠ بلد، وإقليم، وتصنف هذه البلدان إلى ثلاث فئات: ”بلدان سباقة“ و ”بلدان مواكبة للركب“ و ”بلدان متخلفة“. وأوضحت الدراسة أنه ولو أن معظم البلدان الأفريقية وبلدان شرق آسيا تنتمي إلى الفئة الأخيرة، فإن جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وعدد من بلدان جنوب شرق آسيا تنتمي إلى الفئة الأولى. كما قامت اللجنة أيضا بتحليل الفجوة الرقمية من حيث عدم المساواة في توزيع معدات الأجهزة ومستخدمي الإنترنت في شتى البلدان. وأظهرت النتائج أنه باستثناء الاتصالات بالهواتف المحمولة، لا تزال الفجوة الرقمية آخذة في الاتساع. وتتسم التكنولوجيات الأحدث عهدا مثل الإنترنت، بأنها موزعة بصورة غير متساوية بشكل أكبر، بالنسبة إلى التكنولوجيات الأقدم عهدا، مثل هواتف الخطوط الثابتة. وتشير مستويات عدم المساواة المنخفضة، المتعلقة بالهواتف المحمولة، إلى زيادة احتمالات تحقيق ”قفزات“ تكنولوجية لسد الفجوة الرقمية.

وكان هناك توافق عام في الآراء على أنه إن كانت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات توفر فرصا على نطاق واسع، فقد أوجدت أيضا تحديات جديدة للبلدان التي لم تتطور فيها بصورة كافية، القدرة التكنولوجية وقدرات المهارات والبنية الأساسية، وأنه لا يمكن الحصول على التكنولوجيا والقدرة التنافسية إلا عندما تدعمها السياسات التي تركز على بناء القدرة الوطنية لاستيعاب وتعلم التكنولوجيا. وكان هناك أيضا توافق عام في الآراء مفاده أن كل البلدان تحتاج إلى استراتيجية وطنية طويلة الأجل لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيع نطاق نشرها. ولهذا الغاية طلب من اللجنة زيادة تطوير الأدوات التي تحدد بها المعايير النموذجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنظر في إمكانية تنفيذ تقييمات لاحتياجات البلدان المهتمة، ولا سيما أقل البلدان نموا لمساعدتها على إعداد وتحديد استراتيجيات وخطط عمل وطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبعد النظر في جميع بنود جدول الأعمال، اعتمدت اللجنة قرارا تناول المواضيع الرئيسية التي نظر فيها في الدورة السادسة، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتمادها.

وفي القرار المعنون ”تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية“، قررت اللجنة أن يكون الموضوع الفني هو تركيز أعمال اللجنة خلال فترة ما بين الدورات، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، هو ”تعزيز تطبيق العلم والتكنولوجيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“. وللإضطلاع بأعمال هذا الموضوع، ستركز اللجنة على السياسات والتدابير التي ستؤدي إلى: (أ) تحسين بيئة السياسات العامة اللازمة لتطبيق العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من

خلال تحديد المخاطر والمزايا المحتملة للتكنولوجيات الجديدة والناشئة؛ (ب) تعزيز البحوث الأساسية والتطبيقية في البلدان النامية والترابط الشبكي العلمي الدولي؛ (ج) تعزيز مؤسسات دعم التكنولوجيا وآليات المشورة العلمية، وبناء القدرة البشرية، وتحديد التكنولوجيات والتطبيقات الجديدة، وتشجيع التضافر الدولي لدعم البحوث في المجالات المهمة لها؛ و (د) تعزيز الوصول إلى الشبكة العالمية بتكلفة معقولة، وبناء شراكات استراتيجية في مجال العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وبناء القدرة لأغراض تنافسية. ودعيت جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في هذه المجالات للتضافر وتوفير مدخلات لأعمال اللجنة المتعلقة بموضوعها الرئيسي.

وأوصى القرار أيضا بأن تأخذ اللجنة في الاعتبار الحاجة إلى دمج العنصر الجنساني بصورة ذات قيمة وبطريقة منهجية، في جميع برامجها، وتحسين التضافر مع المجلس الاستشاري المعني بالقضايا المتعلقة بالجنسين التابع لها، وأخذ القرار في الاعتبار تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني باتخاذ تدابير محددة لتحسين دور اللجنة ومساهمتها في عملية إصدار التوصيات ورسم السياسات، في منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بمسائل العلم والتكنولوجيا.

وأوصت اللجنة أيضا بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا بتحديد مدة انعقاد الدورات العادية للجنة بأسبوع واحد.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٦	الأول - المسائل التي تستدعي اتخاذ إجراء من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو توجيه اهتمامه إليها
٦	ألف - مشروع قرار
١٠	باء - مشاريع المقررات
١٠	١ - مساهمة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الجزء الرفيع المستوى من أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بتنمية الريف
١١	٢ - مدة الدورات القادمة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ...
١١	٣ - تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها السادسة وجدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة ووثائقها
١٢	جيم - المقررات التي يُلفت إليها انتباه المجلس
١٢	المقرر ١٠١/٦ التقرير التجميعي المقدم من الأمين العام في إطار البند ٢ من جدول الأعمال
١٢	المقرر ١٠٢/٦ تقرير الفريق المفتوح باب العضوية التابع للجنة
١٣	الثاني - الموضوع الفني: تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل كفالة القدرة على المنافسة في مجتمع التكنولوجيا الرقمية
٢٠	الثالث - مذكرة شاملة بشأن تنفيذ المقررات المتخذة في الدورة الخمسين للجنة والتقدم المحرز بشأنها
٢٤	الرابع - عرض التقارير القطرية المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات
٢٦	الخامس - ميزانية اللجنة
٢٧	السادس - عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك دورها في تنسيق الأنشطة المضطلع بها في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
٣٣	السابع - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة السابعة للجنة
٣٤	الثامن - جدول الأعمال المؤقت وتنظيم أعمال الدورة السابعة للجنة

٣٥		التاسع - مسائل أخرى
٣٩		العاشر - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة
٤٠		الحادي عشر - تنظيم الدورة
٤٠		ألف - افتتاح الدورة ومدتها
٤٠		باء - الحضور
٤٠		جيم - انتخاب أعضاء المكتب
٤١		دال - جدول الأعمال وتنظيم العمل
٤٢		هاء - الوثائق

المرفقات

٤٣		الأول - الحضور
٤٦		الثاني - قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السادسة
		الثالث - موجز بما دار في الجلسة المشتركة بين مكتب اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٤٧		

الفصل الأول

المسائل التي تستدعي اتخاذ إجراء من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو
توجيه اهتمامه إليها

ألف - مشروع قرار

١ - توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية*

أولاً - تطوير التكنولوجيا، بناء القدرات، لأغراض القدرة التنافسية في المجتمع الرقمي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يرحب بأعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المتعلقة بموضوع "تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل المنافسة في مجتمع التكنولوجيا الرقمية" ويلاحظ النتائج التي تشير في جملة أمور إلى ما يلي:

(أ) إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تخلق فرصاً جديدة لمعالجة مشاكل الفقر وسوء الاتصالات والركود الاقتصادي والتدهور البيئي. وفي الوقت ذاته فإنها توجد تحديات جديدة ولا سيما بالنسبة لتلك البلدان التي لم تتطور فيها بصورة كافية القدرة التكنولوجية والقدرات المتعلقة بالمهارات والهيكل الأساسية اللازمة الداعمة؛

(ب) يعد انتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في شتى أنحاء العالم غير متساو للغاية. ويواجه كثير من البلدان النامية حواجز كبيرة فيما يتعلق بالوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها الفعالة نظراً لهيكلها الأساسي المحدود في مجال الاتصالات، وانخفاض مستويات الإلمام بالحاسوب، والافتقار إلى الإطار التنظيمي؛

(ج) ستظل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تؤدي دوراً مهماً بصورة متزايدة في مجال التنمية. ومعظم البلدان النامية ليست في مركز يتيح لها التنافس مع البلدان الصناعية على صعيد الابتكارات. ولذا فأنجع وسيلة لرفع مستوى التكنولوجيا في البلدان النامية هي الحصول على التكنولوجيا من البلدان الصناعية. وتوحي تجربة الاقتصادات الناجحة بأن للاستثمار المباشر الأجنبي دور حاسم في حصول البلدان النامية على التكنولوجيا؛

* للاطلاع على المناقشة انظر الفصل الثاني.

(د) ولا يكفل مجرد نقل التكنولوجيا أو استيرادها عن طريق الاستثمار المباشر الأجنبي والقنوات الأخرى الحصول على التكنولوجيا. ولبناء القدرة للحصول على التكنولوجيا الرئيسية، يلزم أساساً أن تنشئ الحكومات رأس مال من الموارد البشرية السليمة وتضع سياسات عامة وقواعد طويلة الأجل وأكثر تركيزاً وموثوقة، لتشجع على النقل الدولي النشط، والنشر الفعال وتطوير التكنولوجيا؛

(هـ) ولتيسير وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية، يلزم تعزيز الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية؛

وامتثالاً للإعلان الوزاري المعتمد في الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠٠٠، للعمل بصورة تعاونية من أجل سد الفجوة الرقمية، ولتعزيز "الفرصة الرقمية"؛

تقرر التوصية باتخاذ الإجراءات التالية لتنظر فيها الحكومات الوطنية، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجتمع الدولي:

١ - حث الحكومات على الاضطلاع بالإجراءات التالية:

(أ) استخدام أدوات لتحديد المعايير النموذجية التي تعدها اللجنة لتقييم التقدم في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإقامة آليات تشمل جميع أصحاب المصلحة في الاستعراض الجاري، وتقييم وتحليل استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج والمشاريع، بما في ذلك استراتيجيات تيسير اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ب) التعجيل بالاستثمار في مجال بناء القدرة البشرية المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتشجيع الإلمام بشؤون الحاسوب والتعلم طول الحياة؛

(ج) بناء هيكل أساسي مادي ومؤسسي لتيسير تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتحسين الكفاءة والشفافية في شتى أنحاء الحكومة الإلكترونية؛

(د) إعداد مبادرات سياسات عامة بغية تيسير بناء هيكل أساسي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الصعيد الإقليمي؛

(هـ) إعداد استراتيجيات لتيسير الوصول إلى أجهزة وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحصول عليها بتكلفة أقل عن طريق توفير حوافز ضريبية وتشجيع استخدام البرمجيات المجانية والمفتوحة المصدر وزيادة تطويرها؛

(و) تطبيق نهج ابتكارية مع التركيز على تقاسم الهياكل الأساسية، ومرافق وصول الجمهور إلى المعلومات، واستخدام الوسطاء والخدمات الأخرى للتفاعل مع الأفراد الذين يفتقرون إلى الإلمام العملي؛

(ز) إقامة إطار تنظيمي يدعم تطوير الهيكل الأساسي ويعجل بنشر التكنولوجيات المناسبة والفعالة من حيث التكلفة؛

(ح) تعزيز التدابير المتواصلة لكفالة إتقان ومواءمة التكنولوجيا من خلال هيئة و/أو تعزيز وحدات البحث والتطوير المحلية، وتعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي الذي له محتوى تكنولوجي راق وتعزيز التضافر في مجال البحث والتطوير بين المستثمرين الأجانب ومؤسسات البحث المحلية؛

(ط) وضع استراتيجيات لتطوير المحتوى المحلي، بما في ذلك استخدام برمجيات تعتمد على الأيقونات، ودمج وسائط الإعلام الجماهيرية التقليدية والمطبوعات والتلفزيون والإذاعة مع وسائط الإعلام الإلكترونية.

٢ - ويطلب من المجتمع الدولي القيام بما يلي:

(أ) تعزيز تجميع المزيد من البيانات المناسبة عن مؤشرات التكنولوجيا، مع مراعاة وجود نقص في البيانات في كثير من البلدان النامية، التي يوجد فيها بصورة نمطية قطاع غير رسمي كبير ليتسنى تطوير مؤشرات أكثر دقة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطوير التكنولوجيا؛

(ب) الدعوة إلى التحلي بمزيد من المرونة بالنسبة للبلدان النامية في إطار الأنظمة الدولية، مثل الاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية؛

٣ - ويطلب من اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية القيام بما يلي:

(أ) التفاعل بصورة وثيقة مع فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز المزيد من تبادل المعلومات والتنسيق بين الأنشطة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغية الإسهام في المؤتمر العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وعند الاقتضاء استكمال نشرته المعنونة مجتمعات المعرفة: تكنولوجيات المعلومات لأغراض التنمية المستدامة، ولزيادة الوعي بالتطورات الأخيرة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

(ب) القيام بدور نشط داخل منظومة الأمم المتحدة في مجالات التحليل والترويج والتوصية فيما يتعلق بتطبيقات العلم والتكنولوجيا لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) كفاءة العمل على زيادة تطوير شبكة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية^(١) وتوسيع نطاقها لتصبح بمثابة بوابة للمعلومات المتعلقة بأنشطة العلم والتكنولوجيا، ومشاركة بين الوكالات، ولتقوم أيضا بربط شبكات تكنولوجيا المعلومات الإقليمية ودون الإقليمية والأقليمية بالشبكة؛

(د) الاتصال بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بغية زيادة تطوير الأداة التي يستخدمها لتحديد المعايير النموذجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز استخدامها من جانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، والنظر في إمكانية تنفيذ تقييم احتياجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في البلدان النامية المهتمة، ولا سيما أقل البلدان نمواً، لمساعدتها على إعداد واستكمال استراتيجيات وطنية وخطط عمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثانياً - الموضوع الفني الجديد والأنشطة الأخرى

يرحب المجلس الاقتصادي والاجتماعي باختيار موضوع "تعزيز تطبيق العلم والتكنولوجيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" موضوعاً لعمل اللجنة أثناء الفترة التي تتخلل دورتيها لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. ويدعو اللجنة إلى أن تتناول بالتحليل، لدى مباشرتها أعمالها بصدد هذا الموضوع، السياسات والتدابير التي من شأنها أن تفضي إلى ما يلي:

(أ) تحسين الأجواء السياسية العامة بما يسمح بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن طريق تبيان المخاطر والفوائد التي يحتمل أن تجلبها التكنولوجيا الحديثة والمستعدة؛

(ب) تعزيز البحوث الأساسية والتطبيقية في البلدان النامية والتواصل العلمي على الصعيد الدولي؛

(ج) تعزيز مؤسسات التكنولوجيا والآليات الاستشارية العلمية؛ وبناء القدرات البشرية؛ واستحداث تكنولوجيا وتطبيقات جديدة؛ وتشجيع التعاون الدولي دعماً للبحوث في المجالات المهمة؛

(د) تعميم إمكانيات الحصول عالمياً وبتكلفة معقولة على خدمات الإنترنت وبناء شراكات استراتيجية في مجال تطبيق العلم والتكنولوجيا لتحقيق التنمية وبناء القدرة على التنافس.

(١) <http://ro.unctad.org/stddev>.

وإن جميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في هذه المجالات مدعوة للتعاون وتقديم مساهماتها إلى ما تظطلع به اللجنة من أعمال في تناول موضوعها الرئيسي.

ثالثا - تعزيز تنسيق تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في منظومة الأمم المتحدة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يلاحظ مع التقدير ما اضطلع به المجلس الاستشاري المعني بالمسائل الجنسانية التابع للجنة، من أعمال بما في ذلك أعماله على الصعيدين الإقليمي والوطني،
يطلب إلى اللجنة أن تأخذ في الاعتبار ضرورة أن تدرج على نحو هادف وثابت في جميع برامجها عنصرا يتصل بالشؤون الجنسانية، وأن تزيد تعاونها مع المجلس الاستشاري المعني بالمسائل الجنسانية.

باء - مشاريع المقررات

٢ - توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشاريع المقررات التالية:

مشروع المقرر الأول

مساهمة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الجزء الرفيع المستوى من أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بتنمية الريف*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

يحيط علما، أثناء نظره في الجزء الرفيع المستوى المتعلق بتنمية الريف، بمساهمة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في بحث هذا الموضوع، الذي تناوله اللجنة في إطار الموضوع الفني لدورتها الخامسة التي عقدت في عام ٢٠٠١، وعنوانه "بناء القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الأحيائية" ويرد موجز به في تقريرها^(٢)؛

٣ - وبحث اللجنة في المداولات التي أجرتها بشأن الموضوع الآنف الذكر الفرص والتحديات التي تنطوي عليها التكنولوجيا الحديثة والمستجدة، وشددت على ضرورة بناء

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل التاسع.

** للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الحادي عشر.

(٢) انظر E/2001/31، الفصل الثاني، الفقرات ١٨-٢٦.

القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الأحيائية دعماً لجهود تنمية الريف، وذلك بوسائل عديدة منها تحسين الأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية والصحة وقدرة البيئة على تحمل تلك التكنولوجيا.

مشروع المقرر الثاني

مدة الدورات القادمة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية**

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى الفقرة ٧ (أ) '٥' من مرفق قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٤٦ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ و ٣٧/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، يقرر أن تكون مدة الدورات العادية للجنة أسبوعاً واحداً.

مشروع المقرر الثالث

تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها السادسة وجدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة ووثائقها*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

(أ) يحيط علماً بتقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها السادسة؛

(ب) يقر جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة المبين أدناه هو ووثائق تلك الدورة.

جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة المعنية بتسخير العلم

والتكنولوجيا لأغراض التنمية ووثائقها

- ١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى
- ٢ - الموضوع الفني: "تعزيز تطبيق العلم والتكنولوجيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل العاشر.

الوثائق

تقرير الأمين العام

- ٣ - المذكرة المتعلقة بتنفيذ المقررات التي اتخذت في الدورة السادسة العادية للجنة والتقدم الذي أُحرز في هذا الصدد.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة

- ٤ - التقارير القطرية الوطنية
- ٥ - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الثامنة للجنة
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة وتنظيم أعمالها
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة.

جيم - المقررات التي يُلفت إليها انتباه المجلس

- ٤ - يُلفت انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المقررين التاليين اللذين اعتمدهما اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية:

المقرر ١٠١/٦

التقرير التجميعي المقدم من الأمين العام في إطار البند ٢ من جدول الأعمال

في الجلسة التاسعة التي عقدت في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، أحاطت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية علماً بالتقرير التجميعي للأمين العام عن أعمال أفرقة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن بناء القدرات في مجتمع التكنولوجيا الرقمية^(٣).

المقرر ١٠٢/٦

تقرير الفريق المفتوح باب العضوية التابع للجنة

أحاطت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية علماً بتقرير الفريق المفتوح باب العضوية التابع للجنة وقررت إدراجه في تقريرها النهائي^(٤).

(٣) E/CN.16/2003/2.

(٤) للاطلاع على النص، انظر الفصل السادس.

الفصل الثاني

الموضوع الفني: تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل كفالة القدرة على المنافسة في مجتمع التكنولوجيا الرقمية

- ١ - نظرت اللجنة في البند ٢ من جدول الأعمال في جلساتها الأولى والثانية والثالثة والتاسعة التي عقدت على التوالي في ٥ و ٦ و ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣. وكان معروضا عليها التقرير التجميعي للأمين العام عن أعمال أفرقة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن بناء القدرات في مجتمع التكنولوجيا الرقمية (E/CN.16/2003/2).
- ٢ - وفي جلستها الثانية والثالثة اللتين عقدتا على التوالي في ٥ و ٦ أيار/مايو، أخضعت اللجنة هذا البند لمناقشة عامة.
- ٣ - وفي الجلسة الأولى التي عقدت في ٥ أيار/مايو، أدلى رئيس قسم العلم والتكنولوجيا بالأونكتاد ببيان استهلاكي.
- ٤ - وفي الجلسة الثانية التي عقدت في ٥ أيار/مايو، أدلى ببيان كل من ممثلي الاتحاد الروسي وإثيوبيا وإسبانيا والبرازيل وتركيا وجامايكا والجزائر وجمهورية إيران الإسلامية ورومانيا والسودان وشيلي والصين والفلبين والكاميرون والمغرب والنمسا والهند، إضافة إلى المراقب عن كل من أنغولا وأوغندا وكوبا.
- ٥ - وفي الجلسة الثالثة التي عقدت في ٦ أيار/مايو، أدلى ببيان كل من ممثلي ألمانيا والبرازيل وجمهورية إيران الإسلامية وشيلي والكاميرون والهند والمراقب عن كرواتيا والمراقب عن مصر.

تلخيص الرئيس للمناقشة العامة

- ٦ - تم الإقرار منذ عهد طويل بأهمية التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويصح هذا الأمر بالتحديد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تغطي، بوصفها تكنولوجيات البنى الأساسية، جميع الأنشطة الاقتصادية. ولهذه التكنولوجيا طائفة واسعة من التطبيقات، إذ أنها توفر إمكانيات أوسع نطاقا للحصول على المعلومات، وقنوات اتصال قوية، وخيارات جديدة لتحسين عمليات الإنتاج في قطاع الصناعة والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. غير أن الأبحاث والابتكارات والقدرات التكنولوجية ما برحت تتركز إلى حد كبير في مجموعة بعينها من البلدان. بل أن بلدانا نامية عديدة باتت تعاني من مزيدا من التهميش، ويعوقها عن التقدم افتقارها إلى القدرة على ابتكار تكنولوجيا جديدة واستخدامها في قطاعها الصناعية.

٧ - وعلى هذا الأساس اختارت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية موضوع "تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل كفاءة القدرة على المنافسة في مجتمع التكنولوجيا الرقمية" ليكون الموضوع الفني الرئيسي في دورتها الخامسة، وذلك مع إيلاء اهتمام خاص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة شائعة الاستخدام ذات تأثير عالمي تتسم باتساع نطاق تطبيقاتها وتنطوي على قدرات متنامية. وفي معرض معالجة هذا الموضوع، شكلت اللجنة، من أعضائها ومن خبراء آخرين ثلاثة أفرقة. وتناولت الأفرقة بالتحليل ثلاثة مواضيع رئيسية هي: (أ) قياس مدى تطور التكنولوجيا ووضع أسس للمقارنة في هذا الصدد؛ و (ب) دور الاستثمار المباشر الأجنبي في نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و (ج) الخيارات في مجال السياسات العامة المتعلقة بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية.

٨ - وقد وضعت اللجنة مؤشرات لقياس مدى تطور التكنولوجيا، مع أخذ مؤشرات معينة في الاعتبار مثل الاستثمارات في مجال البحث والتطوير، ورأس المال البشري والأداء التصديري. وضعت مجموعة أخرى من المؤشرات، وهي المؤشرات الخاصة بقياس مدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شملت تقريبا ضعف عدد البلدان التي شملت مؤشرات قياس مدى تطور التكنولوجيا. وفي المؤشرات التي حسبتها اللجنة والأونكتاد جرى تقدير معدل موصولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانية الحصول عليها واستخدامها، فضلا عن إطار السياسات العامة في هذا الصدد.

٩ - وفي الدراسة المتعلقة بوضع أسس المقارنة جرى تحليل المؤشرات حسب المنطقة والدخل بغية تبيان الاتجاهات السائدة وتصنيف البلدان في خانات "متخلفة" ومواكبة "وسبقة". وبشكل عام، صنفت البلدان الأفريقية وبلدان جنوب آسيا على أنها "متخلفة" وبلدان أمريكا اللاتينية على أنها "مواكبة" وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وجنوب شرق آسيا على أنها "سبقة".

١٠ - واستخدمت اللجنة معامل جيبي الذي يقيس التفاوت، فحللت وقاست أيضا الفجوة الرقمية الموجودة بين دول العالم من حيث انتشار المعدات الحاسوبية (الحواسيب المضيئة للإنترنت والحواسيب الشخصية والخطوط الرئيسية الثابتة لتدفق البيانات في البرنامج والهواتف الخلوية) ومستخدمو الإنترنت في البلدان أجمع. واتضح من النتائج أن التفاوت في انتشار التكنولوجيا الأحدث زمنيا مثل الإنترنت (التي تم قياسها عن طريق الحواسيب المضيئة للإنترنت) أشد مما هو في التكنولوجيا الأقدم من مثل الهواتف الثابتة. كما أشارت النتائج إلى وجود قدر أكبر من اللامساواة على مستوى انتشار الهاتف الخلوي، ما يدل على أن ثمة

إمكانية كبيرة للتقدم بوثبات في مجال سد الفجوة الرقمية. غير أن انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما زال بشكل عام شديد التفاوت في العالم أجمع. ولمواجهة هذه التحديات، لا بد من بذل جهود متضافرة على الصعيد الوطني والحصول على دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأبحاث والأوساط الأكاديمية.

١١ - وتم تقييم تجربة بلدان نامية مختلفة في محاولتها بناء قدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بغية تحديد السياسات الناجحة والسياسات الفاشلة والتمييز بينها. كما حاولت اللجنة فهم الأسباب الكامنة وراء النجاح أو الفشل والخروج باستنتاجات من هذه التجارب، يمكن التوصية بتطبيقها في مكان آخر.

١٢ - وعلى الرغم من أن تكلفة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما زالت مرتفعة بالنسبة لمعظم البلدان النامية، فإن تكلفة عدم الحصول عليها يرجح أن تكون حتى أكثر ارتفاعاً. وتتم البلدان النامية بمراحل مختلفة في مسعاها لبناء "مجتمعات معلومات" متميزة تساعدها في تحقيق أهدافها الإنمائية. إذ أن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات للتنمية يوفر الفرص لتقليص حدة بعض حالات التفاوت في توزيع الدخل ومستوى المعيشة.

١٣ - وقد تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إعادة تشكيل طرائق العمل وإعادة هيكلتها وإعادة تنظيمها بشكل جوهري، وفي نهاية المطاف إلى إعادة هيكلة القطاعات التي تستخدم فيها. إن آثار إقامة العلاقات والشراكات في البحوث والشبكات التعاونية بين جميع أصحاب المصلحة، حيث يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تغير من الطرائق التي تجرى بها البحوث والتعليم عن طريق تمكين التفاعل بين المجموعات لتبادل المعلومات، تعتبر ذات أهمية خاصة. وتوحي الدلائل بأننا لا نزال نقف على أعتاب ما يمكن أن يحققه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن وسائل إقامة الشبكات التعاونية ستزداد تطوراً، وذلك لأن الناس يتعلمون طرقاً جديدة في الاتصالات والتفاعل والعمل.

١٤ - وتدعو الحاجة إلى تعزيز الشراكة، بإشراك القطاعين العام والخاص فضلاً عن الهيئات الأكاديمية لمعالجة بعض القضايا المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشارها، والموانع والعوائق فضلاً عن تدابير السياسات التي يمكن أن تيسر وتعزز من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي لمختلف الجهات، بما فيها الحكومات والقطاعين العام والخاص، والهيئات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية في البلدان الصناعية، أن تتعاون مع نظرائها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

بهدف تيسير إمكانية حصولها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع استخدام هذه التكنولوجيات وإنتاجها وتطويرها. وينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة التي تضطلع بأنشطة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تقدم المساعدة إلى البلدان النامية في تصميم وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية.

١٥ - وذكر التقرير التجميعي^(١) عن تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل كفاءة القدرة على المنافسة في مجتمع التكنولوجيا الرقمية، الذي يلخص أعمال اللجنة فيما بين الدورات خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، أنه في حين أتاحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصا جديدة. فقد أحرزت أيضا تحديات جديدة للبلدان التي لم تتطور فيها القدرات التكنولوجية، والمهارات والبنية التحتية على نحو كاف، وأنه لا يمكن الحصول على التكنولوجيا بشكل ناجح إلا عندما تدعمها سياسات تنمية الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا ونشرها. وينبغي كذلك تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبين الحكومات الوطنية والهيئات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد أصدرت اللجنة سلسلة من التوصيات الموجهة إلى الحكومات الوطنية، وإلى اللجنة والأمم المتحدة بهدف مساعدة البلدان النامية في الحصول على تكنولوجيات جديدة والتكامل معها ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٦ - ولعل الاستثمار المباشر الأجنبي أكثر الوسائل شيوعا، وفي بعض الحالات أكثرها فعالية في نقل التكنولوجيا. وعندما يساند الاستثمار المباشر الأجنبي إطار سياسي ملائم، فقد يؤدي ذلك إلى رفع المستوى التكنولوجي للبلد المضيف وذلك من خلال ارتفاع مستوى الشركات الفرعية الأجنبية ذات القدرات التكنولوجية والأداء الأفضل فضلا عن صلاحتهما بالشركات المحلية وما ينجم عن ذلك من فوائد غير مباشرة. وقد تنشأ فرص أخرى للاطلاع على تقنيات في الإنتاج أكثر تقدما والمهارات الإدارية وتحسين الوصول إلى سوق عالمية.

١٧ - وكان ثمة إجماع في المناقشات التي أعقبت ذلك مفاده أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح فرصا واسعة النطاق، إلا أنها فاقمت كذلك من الهوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وتدعو الحاجة إلى إقامة تعاون بين البلدان لرأب الفجوة الرقمية. وتتجلى أهمية التعاون الثنائي في تجربة شيلي، حيث أمكن تحديد المصادر المحتملة للتكنولوجيا وتستهدف إقامة شراكات من أجلها. واقترح إجراء جرد للمبادرات والبرامج الهادفة إلى تيسير حصول البلدان النامية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيما تمت الموافقة على

(١) E/CN.16/2003/2.

التوصية التي وردت في التقرير التجميعي لجمع البيانات المتعلقة بالتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو منهجي. علاوة على ذلك، وكتدبير خاص للبلدان ذات قواعد البيانات الإحصائية التي لا تفي بالغرض المطلوب، يمكن تقديم المساعدة في مجال تقييم مدى فجوتها الرقمية وفي صياغة استراتيجية تكنولوجية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتم إعدادها حسب الطلب.

١٨ - وأعرب العديد من الوفود عن الرأي بأن رأب الفجوة الرقمية ليس إلا خطوة نحو الإيفاء بمجدول أعمال التنمية. لذلك ينبغي بذل الجهود لمواءمة السياسات الوطنية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا وكذلك الأطر المؤسسية والقانونية ذات الصلة مع أهداف التنمية الوطنية. ويمكن اعتبار التقرير التجميعي عن أعمال اللجنة أساسا لخريطة طريق وطنية لمثل هذه الاستراتيجية.

١٩ - وينبغي أن تعالج هذه الاستراتيجية مسألة بناء القدرات الوطنية لاستيعابها وتعلمها في التكنولوجيات الجديدة. وأشارت وفود عديدة إلى أن الافتقار إلى القدرة على استيعاب المعلومات المتاحة والاستفادة منها يعتبر أحد الأسباب الرئيسية للفجوة الرقمية، ولذلك ينبغي اتخاذ تدابير لتحسين تنمية الموارد البشرية ومحو الأمية المتعلقة بالحاسوب. ولكي تستفيد جميع فئات السكان من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي الوقت نفسه حماية الهوية الثقافية واللغوية الأصلية، يمكن استنباط واجهة لغوية حيادية مثل الأنظمة التي تستند إلى واجهة أيقونات. وتعد خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مادة محتملة للتصدير، فيما يمكن للبلدان النامية الاستفادة منها عن طريق تحسين درجة الإلمام بالحاسوب والمهارات المتعلقة به.

٢٠ - ويعد إشراك جميع أصحاب المصلحة وتقديم الدعم لتنمية القطاع الخاص من العناصر الهامة الأخرى في نجاح السياسة الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا. وأشار كذلك إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعد واحدة من البنات العديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تشمل مبادئ الاستدامة والحكم الجيد، فضلا عن تنمية الموارد البشرية والصحة العامة. وأصبحت تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات كالتجارة والصحة والتعليم والحكم هامة في العديد من البلدان. ففي مجال الصحة مثلا، تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيوية في تقديم المعلومات إلى عامة الناس وفي احتواء تفشي الأمراض الرئيسية مثل المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس). وذكر أيضا أنه بما أن الإدارة تعزز جميع الجهود الإنمائية الوطنية، فينبغي منح تعزيز الحكومة الإلكترونية الأولوية في توجهه نحو مستقبل يستند إلى الحاسوب.

٢١ - وعلى الصعيد العالمي، كان ثمة حاجة لمعالجة مشاكل ناشئة عن استخدام وإساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتمثل إحدى تلك المشاكل في نقطة الضعف التي أحدثتها والمتعلقة بالمخاطر الأمنية. وينبع مصدر آخر من نقاط الضعف من الهيمنة التي يتحكم بها مبتكرو التكنولوجيا على مستخدميها، سواء على صعيد البلد أو المؤسسة. إن تسارع خطى تطور التكنولوجيا، ونتيجة لذلك المعدل الذي تصبح فيه التكنولوجيا غير صالحة وقديمة، أحد الهموم الرئيسية التي تشغل البلدان النامية التي يعتبر فيها الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة مشروعاً رئيسياً.

٢٢ - وشجع أعضاء اللجنة على إقامة الشراكة مع الهيئات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واقترحوا أن تتخذ خطوات لكي تصبح اللجنة عضواً في فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة. وينبغي للجنة أيضاً أن تستخدم مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات كمنتدى لتغرس مفاهيم التنمية المستدامة والحكم الجيد، والمنافع العامة والمسؤولية الاجتماعية في التوجه العالمي نحو مجتمع يستند إلى المعلومات. وينبغي كذلك تعزيز التعاون بين اللجنة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ إذ يمكن أن يستفيد عمل الأونكتاد مع منظمة التجارة العالمية بشأن نقل التكنولوجيا مثلاً من أعمال اللجنة حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعكس صحيح.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

تسخير العلم والتكنولوجيا

٢٣ - في جلستها التاسعة، المنعقدة في ٩ أيار/مايو، كان معروضا على اللجنة مشروع القرار المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية"، الذي قدمه الرئيس في ورقة غير رسمية.

٢٤ - وأبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٢٥ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان كل من ممثلي النمسا، والمغرب، والبرازيل، والفلبين، ورومانيا، والهند وتركيا.

٢٦ - وأدلى ببيان أيضاً ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

٢٧ - وأوصت اللجنة كذلك في جلستها التاسعة بنص مشروع القرار على النحو المنقح خلال المناقشة، لإقراره من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

التقرير الذي نظرت فيه اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بموجب البند ٢ من جدول الأعمال

٢٨ - قررت اللجنة في جلستها التاسعة المعقودة في ٩ أيار/مايو، بشأن اقتراح الرئيس أن تحيط علماً بتقرير الأمين العام بموجب المادة ٢ من جدول الأعمال (انظر الفصل ١، الفرع جيم، المقرر ١٠١/٦).

الفصل الثالث

مذكرة شاملة بشأن تنفيذ المقررات المتخذة في الدورة الخمسين للجنة والتقدم الحرز بشأنها

- ١ - أجرت اللجنة في جلسيتها الثالثة والرابعة المنعقدتين في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ مناقشة عامة بشأن البند ٣ من جدول الأعمال. وكان معروضا عليها مذكرة من الأمين العام بشأن تنفيذ المقررات المتخذة في الدورة الخمسين للجنة والتقدم المحرز بشأنها (E/CN.16/2003/3).
- ٢ - وفي جلسيتها الثالثة المنعقدة في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، أدلى ببيان استهلاقي رئيس قسم تسخير العلم والتكنولوجيا التابع للأونكتاد.
- ٣ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان كل من ممثلي البرازيل والاتحاد الروسي، والسودان، وغانا، والهند، والفلبين، وتركيا، والمغرب والكاميرون وكذلك المراقبان عن أنغولا وكوبا.
- ٤ - وأجاب رئيس قسم تسخير العلم والتكنولوجيا التابع للأونكتاد على الأسئلة التي طرحت خلال المناقشة.
- ٥ - وفي الجلسة الرابعة، المنعقدة في ٦ أيار/مايو، أدلى ببيانات ممثلو تركيا، والصين، ورومانيا، والبرازيل، والكاميرون وإسبانيا وكذلك مراقب عن أوغندا.
- ٦ - وأجاب رئيس قسم تسخير العلم والتكنولوجيا التابع للأونكتاد على الأسئلة المطروحة خلال المناقشة.

موجز عن المناقشة العامة قدمه الرئيس

- ٧ - استجابة لطلب اللجنة في دورتها الخمسين بشأن استمرار متابعة أعمالها السابقة بشأن بناء القدرات في مجال التكنولوجيا الأحيائية، استخدمت الأمانة شبكة تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية^(١) كأداة لنشر المواد الإعلامية التي أعدت من أجل فريق الدورات المعني بالتكنولوجيا الحيوية والتي أسفرت عنه، بما في ذلك دراسات حالات إفرادية قطرية وأمثلة عن إطار تنظيمي وقانوني يغطي التكنولوجيا الحيوية. وأصدرت اللجنة أيضا منشورا بعنوان "القضايا الرئيسية في التكنولوجيا الحيوية" في عام ٢٠٠٢ (UNCTAD/ITE/TEB/10). واستعرضت الوثيقة الموجهة إلى صانعي السياسات، قضايا رئيسية عديدة تتعلق بتكنولوجيا الجينات الحديثة وتطبيقاتها الحالية على الزراعة المحصولية والطب، بالإضافة إلى فوائدها والتحديات المحتملة. ومن الأنشطة الأخرى الموجهة إلى

(١) <http://ro.unctad.org/stdev>

صانعي السياسات تقرير يتم وضع اللمسات الأخيرة عليه بعنوان "بشائر أمل التكنولوجيا الحيوية: بناء القدرات لمشاركة البلدان النامية في الاقتصاد الحيوي". ومن خلال الدراسات الإفرادية القطرية، أظهر المنشور الفرص المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية والتحديات الماثلة للبلدان النامية في الزراعة والبيئة، وكذلك في الصناعات الغذائية والصيدلانية. وقدم كذلك أمثلة عن المبادرات العامة والخاصة على حد سواء وتحليلاً عن السبب الذي يجعل بعض المبادرات ناجحة أكثر من غيرها. وأعدت الأمانة كذلك تقريراً عن أثر التكنولوجيا الأحيائية على الزراعة والصحة والإنتاجية الاقتصادية والاستدامة بما في ذلك المسائل ذات الصلة من قبيل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وحقوق الملكية الفكرية في سياق الاحتياجات والظروف للبلدان النامية. وسيقدم كتقرير موجه من الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

٨ - وفيما يتعلق بأعمال اللجنة السابقة بشأن إقامة الشراكات وشبكات العلاقات، أصدرت اللجنة منشوراً آخر بعنوان "إقامة الشراكات وشبكات العلاقات في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية" (UNCTAD/ITE/TEB/11) يحلل الاتجاهات في إقامة الشراكات العالمية والتحالفات الاستراتيجية، وكذلك تحديد الفرص بالنسبة للبلدان النامية.

٩ - وأطلقت مبادرة الدبلوماسية لتسخير العلم والتكنولوجيا بالتعاون مع برنامج تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكارات في كلية كيندي للحكم بجامعة هارفارد. فمن خلال إطلاع دبلوماسي البلدان النامية وممثليهم على القضايا المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، تسعى المبادرة إلى مساعدتهم في مشاركتهم والحوار والتفاوض التي تجري في المنتديات الدولية التي تناقش فيها القضايا المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا.

١٠ - وقد عرضت النتائج التي توصلت إليها اللجنة في أعمالها السابقة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الجهات الرئيسية المشاركة في رأب الفجوة الرقمية بما في ذلك فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة، واستخدمت كمساهمة في أعمالها الموضوعية الحالية. وقدمت كذلك في جلسة خبراء مجموعة الخمسة عشرة حول هذه المسألة. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت ثلاثة منشورات أخرى وهي: "ائتلاف الموارد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (UNCTAD/ITE/TEB/13)؛ و "تغيير ديناميكية البرمجيات الحاسوبية العالمية وصناعة الخدمات: الآثار المترتبة على البلدان النامية" (UNCTAD/ITE/TEB/12)؛ و "التجارة الإلكترونية وتطوير الأعمال المتعلقة بالموسيقى في جامايكا: مدخل للاقتصاد الجديد؟" (UNCTAD/ITE/TEB/8).

١١ - أما فيما يتعلق بالتنسيق في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا، فقد اتخذت اللجنة، من خلال مكتبها وأمانتها، خطوات لتعزيز الاتصالات مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمؤسسات الأخرى، بما فيها: زيادة التمثيل في المنتديات الدولية من قبيل المؤتمر الرفيع المستوى المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب؛ ومؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات؛ والمؤتمر الدولي المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ ومشاركتها في المسائل السياسية الدولية الناشئة. وقدمت جلسات إحاطة كذلك إلى لجنة الأونكتاد المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والمسائل المالية ذات الصلة وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠٠٢. بالإضافة إلى ذلك، تم تبادل الارتباطات التشعبية للإنترنت مع منظمات أخرى في المنظومة مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة ومركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وأبرمت اتفاق شراكة مع مدخل التنمية العالمي التابع للبنك الدولي.

١٢ - وتم التأكيد على أهمية التكنولوجيا الأحيائية والإمكانيات التي تقدمها بالإجماع في المناقشات التي أعقبت ذلك، وكانت كذلك التكنولوجيا الأحيائية، التي تعتبر أحد المجالات البالغة الاهتمام بالنسبة للعديد من البلدان النامية، بسبب ما تنطوي عليه من إمكانيات، موضوع مناقشة بسبب الشواغل وسوء التفاهم الذي يكتنفه. إن متابعة اللجنة المتواصلة لهذه المسألة سيكون أمراً مفيداً. واعتبرت إحدى منشوراتها التي صدرت مؤخراً، والتي تناولت بناء قدرات التكنولوجيا الأحيائية على الصعيد الوطني، وسيلة رائعة لجعل أعمال اللجنة مفيدة بالنسبة للبلدان النامية.

١٣ - وتم الإعراب عن الاهتمام والتقدير الشديدين حول المبادرة الدبلوماسية بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا. ونوقشت أهدافها وأنماط التدريب التي تألفت من حوارات حول مختلف مجالات العلم والتكنولوجيا.

١٤ - وأشار إلى أن مسألة التنسيق تعتبر الأمر الأكثر أهمية بالنسبة للجنة في هذا الوقت. إذ لا يعتبر التنسيق مهماً لتصبح اللجنة وأعمالها أكثر فعالية فحسب، بل كذلك لتيسير الاتصال بين الهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة. فقد كانت إحدى القنوات الراسخة للاتصالات والتنسيق، على سبيل المثال فعالة في مكافحة انتشار الفيروس الذي أخذ ينتشر مؤخراً في آسيا واحتوائه.

١٥ - بالإضافة إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، تعد بوابة للمعلومات المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا، قد تكون أداة حيوية للتنسيق، بين أعضاء

اللجنة وبين هيئات الأمم المتحدة على حد سواء. واقترح أحد الوفود تصنيف المعلومات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية تحت عناوين مختلفة منها على سبيل المثال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا الأحيائية وتكنولوجيا نانو والتنسيق والتعاون. وقد تكون كذلك واجهة تظهر اللجنة وأعمالها وتعاملها مع الهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء.

١٦ - وكان الفريق العامل المعني بالتجارة ونقل التكنولوجيا التابع لمنظمة التجارة العالمية ذا اهتمام بالنسبة للجنة. وأوضحت الأمانة أنه لا توجد صلة واضحة بين اللجنة والفريق العامل التابع لمنظمة التجارة العالمية، غير أن أونكتاد تتمتع بمركز المراقب في الفريق ويسهم في أعمالها. واقترح إمكانية قيام رئيس اللجنة بإلقاء كلمة للفريق العامل التابع لمنظمة التجارة العالمية في جلسته التالية يعرب فيها عن اهتمام اللجنة في أعماله.

١٧ - وقد أدليت بيانات أولية بشأن طرائق العمل الجديدة، التي وردت بشكل رئيسي في مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعقد الدورات العامة للجنة سنويا. وكان أحد العناصر الجديدة الأخرى الفريق العامل المعني بتعزيز دور اللجنة. وأنشئ الفريق بدون دعم من الميزانية.

الفصل الرابع

عرض التقارير القطرية المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات

- ١ - نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول الأعمال في جلساتها الخامسة والسادسة والسابعة، المعقودة في ٧ و ٨ أيار/مايو ٢٠٠٣.
- ٢ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ٧ أيار/مايو، استمعت اللجنة إلى عروض قدمها ممثلو السودان والمغرب وغانا ورومانيا والجزائر والصين وسلوفاكيا والهند.
- ٣ - وفي الجلسة السادسة، المعقودة في ٧ أيار/مايو، استمعت اللجنة إلى عروض قدمها ممثلو إثيوبيا وجمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وليسوتو.
- ٤ - وفي الجلسة السابعة، المعقودة في ٨ أيار/مايو، استمعت اللجنة إلى عروض قدمها ممثلو شيلي والكامبيون والبرازيل.
- ٥ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان كل من ممثلي جامايكا والفلبين وبيلاروس والهند والمغرب وشيلي والمراقب عن السنغال.
- ٦ - كما أدلى ممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ببيان.
- ٧ - وفي الجلسة السابعة أيضا، أدلى ببيان المراقب عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، وهي منظمة غير حكومية لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تلخيص الرئيس للمناقشة العامة

- ٨ - عرض عدد من المندوبين تقارير السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد تناولت التقارير بالوصف التطورات الحاصلة فيما يتعلق بالوصل بالإنترنت وبإمكانيات الحصول على التكنولوجيات آتفة الذكر بتطبيقاتها في ميادين من قبيل التجارة الإلكترونية والتعليم وإدارة شؤون الصحة والحكم باستخدام الوسائل الإلكترونية. حيث وضعت بلدان عديدة استراتيجيات أو خطط عمل وطنية لتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستعمالها، فيما لا تزال أخرى بصدد وضع استراتيجيات وخطط من هذا القبيل. وقد دُعي المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدة هذه الفئة الأخيرة من البلدان على إعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية لاستحداث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ونشر استخدامها. وثمة طائفة عريضة من النهج المتصلة بالسياسات العامة تهدف إلى تطوير قدرات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. والواقع أن الاختلافات في الاستراتيجيات تعكس، بدرجة كبيرة، تباين مستويات تطوير تلك

التكنولوجيات. وقد شدد معظم المندوبين على ضرورة تعزيز تنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم والتدريب ومحو الأمية في مجال الحاسوب. ونظرا لضعف مستوى تمويل البحث والتطوير في معظم البلدان النامية، أكد المندوبون أيضا الحاجة إلى الشراكة والربط الشبكي بين الأطراف المؤثرة، بما فيها القطاعان الخاص والعام وقطاع الصناعة ومؤسسات البحث والجامعات والمجتمع المدني.

الفصل الخامس

ميزانية اللجنة

- ١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول الأعمال في جلستها السابعة المعقودة في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٣. وكان معروضا عليها مذكرة من الأمانة العامة بشأن ميزانية اللجنة وأنشطتها المضطلع بها فيما بين الدورات (E/CN.16/2003/4).
- ٢ - وفي الجلسة السابعة، استمعت اللجنة لبيان استهلاكي أدلى به ممثل شعبة تكنولوجيا الاستثمار والتنمية بالأونكتاد.
- ٣ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان كل من ممثلي جامايكا وألمانيا والاتحاد الروسي وغانا والبرازيل والكاميرون والنمسا.

تلخيص الرئيس للمناقشة العامة

- ٤ - عرضت الأمانة العامة مذكرة عن ميزانية فترة السنتين تناولت فيها الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية.
- ٥ - وخلال المناقشة التي تلت العرض، أبرز أعضاء اللجنة ضرورة زيادة الموارد الخارجة عن الميزانية من أجل الصندوق الاستثماري للعلم والتكنولوجيا المنشأ حديثا في الأونكتاد وذلك لتمكين اللجنة من الاضطلاع بعملها وأداء مهمتها بشكل مناسب.

الفصل السادس

عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك دورها في تنسيق الأنشطة المضطلع بها في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١ - نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول الأعمال في جلساتها الثامنة والتاسعة، المعقودتين في ٨ و ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣. وكان معروضا عليها مذكرة من الأمانة العامة معنونة "عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك دورها في تنسيق الأنشطة المضطلع بها في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" (E/CN.16/2003/5).

٢ - وفي الجلسة الثامنة، المعقودة في ٨ أيار/مايو، أجرت اللجنة مناقشة عامة بشأن البند واستمعت إلى بيان استهلاكي أدلى به رئيس قسم العلم والتكنولوجيا بالأونكتاد.

٣ - وأدلى ببيان كل من ممثلي جامايكا وغانا والفلبين.

٤ - كما أدلى ببيان المراقب عن الهيئة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية، وهي منظمة حكومية دولية وجهت الدعوة إليها للمشاركة في الدورة السادسة للجنة.

٥ - وأجاب رئيس قسم العلم والتكنولوجيا التابع للأونكتاد على الأسئلة المطروحة أثناء المناقشة.

تلخيص الرئيس للمناقشة العامة

٦ - جاء قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، إيدانا ببدء العمل على تدعيم اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وقد استند في ذلك إلى التسليم بأن إيقاع التنمية يتحدد بدرجة كبيرة تبعاً لمدى توافر إمكانيات الحصول على العلم والتكنولوجيا وتكييفهما معهما. وبحكم تداخل العلم والتكنولوجيا في قطاعات عدة بمنظومة الأمم المتحدة كان لا بد من العمل على كفالة اتساق التوجيه في مجال السياسات العامة وزيادة التنسيق. وقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاحقاً سلسلة من التدابير الرامية إلى توفير مزيد من الدعم للجنة في أدائها لأدوارها ومهامها.

٧ - وشملت التدابير المتخذة عقد الدورة العادية للجنة سنوياً، وذلك اعتباراً من الدورة السادسة. وتعويضاً عن الأثر المترتب في الميزانية على ذلك التدبير، ناقش مكتب اللجنة في وقت سابق خيارين هما: (أ) أن تستعيز اللجنة عن دورتها التي تعقد مرة كل سنتين لمدة

أسبوعين بدورة تعقد سنويا لمدة أسبوع واحد؛ أو (ب) تقليص عدد الفرق والأفرقة العاملة فيما بين الدورات من أربعة أفرقة إلى فريق واحد.

٨ - وثمة تدبير آخر ألا وهو إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية لتحليل طرق وسبل تحسين دور اللجنة وزيادة مشاركتها في عملية صياغة التوصيات والسياسات العامة لمنظومة الأمم المتحدة المتصلة بقضايا العلم والتكنولوجيا.

٩ - وأفادت الأمانة أيضا عن تعاونها مع كيانات منظومة الأمم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا. وقد تم ذلك من خلال موقع شبكة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على الإنترنت، والمشاركة في الفرق العاملة، والإسهام في برامج العمل ونشر موادها الإعلامية على نطاق واسع. ومن بين كيانات الأمم المتحدة التي عملت معها اللجنة، عن طريق مكتبها وأمانتها، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولجنة التنمية المستدامة، والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالسلامة في مجال التكنولوجيا الإحيائية، وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ومركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

١٠ - وعرض عمل اللجنة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أمام اللجان التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (تموز/يوليه ٢٠٠٢ وشباط/فبراير ٢٠٠٣، جنيف)؛ والمؤتمر الدولي للعلم والتكنولوجيا والابتكار (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، كمبودج، ماساتشوستس)؛ ومؤتمر بلدان الجنوب الرفيع المستوى المعني بالعلم والتكنولوجيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، دبي)، والاجتماع العالمي المعني بمؤشرات الاتصالات السلكية واللاسلكية/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، جنيف).

١١ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب عن رأي مفاده أن تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها مختلف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا، يشكل تحديا حقيقيا. وينبغي للجنة ألا تركز كثيرا في الوقت الراهن على تنسيق الأنشطة بقدر ما ينبغي أن تصرف جهدها إلى تحقيق التكامل بين تلك الأنشطة ونتائجها. فباستطاعتها أن تحقق التكامل بين عمل مختلف الوكالات وأن تزيد من قيمته. ونوه أحد أعضاء اللجنة إلى

المجلس الدولي للاتحادات العلمية بوصفه مصدرا يمكن أن تستقي منه اللجنة ما يلزمها في عملها من معلومات.

١٢ - واقترح أيضا أن يجري استعراض برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بصيغته التي أقرتها في الجمعية العامة في قرارها ٢١٨/٣٤ المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، وأن يتم تكييف العناصر التي لا تزال لها أهميتها ووجاهتها مع واقع العولمة. وبالإضافة إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى لتنسيق التقدم المحرز حديثا وتقليص الازدواجية، ينبغي للجنة أن تعمل أيضا على تحسين ظروف العيش وتخفيف وطأة الفقر ومكافحة الأمراض، على نحو ما تنص عليه الأهداف الإنمائية للألفية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

تقرير فريق اللجنة العامل المفتوح باب العضوية

١٣ - في الجلسة التاسعة، المعقودة في ٩ أيار/مايو، نظرت اللجنة في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع لها، وقد ورد في ورقة غير رسمية قدمها رئيس الفريق، السيد بيدرو سيباستياو تيتا (أنغولا).

١٤ - وفي الجلسة ذاتها، أحاطت اللجنة علما، بناء على اقتراح من الرئيس، بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وقررت أن تدرجه في تقريرها الختامي (للاطلاع على نص القرار، انظر الجزء جيم من الفصل أولا من المقرر ١٠٢/٦).

١٥ - وفيما يلي تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية:

تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٧

من المستصوب الآن، ومنظومة الأمم المتحدة تركز جهودها ومواردها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أن تواصل اللجنة وتكثف أنشطتها الرامية إلى إحراز نتائج ملموسة وقابلة للقياس وصولا إلى تحقيق الأهداف آنفة الذكر.

واتخاذ اللجنة من الأهداف الإنمائية للألفية مرجعا تقتدي به في عملها أمر خليق بأن يساعد على زيادة التركيز ووضوح الرؤية، كما أنه من المفروض أن يكفل فعالية التعاون والتفاعل مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والوكالات المتخصصة وفيما يتعلق بالمبادرات المتصلة بالتكنولوجيا التي اضطلع بها مؤخرا على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي.

وعلى اللجنة أن تتحرى، لدى إعداد المواضيع والأنشطة الفنية المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، الاقتصاد على الميادين التي يكون في مقدورها أن تضطلع فيها بأدوار تكميلية وقابلة للقياس. كما ينبغي أن ترسي مواضيعها وأنشطتها الفنية أساسا فعلا للاستفادة من الموارد التي يجري تخصيصها حاليا توطئة لعقد مؤتمرات القمة الدولية، مع التركيز على مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات والجولات المقبلة من المفاوضات التجارية.

وبعد اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للمواضيع الفنية للجنة، ينبغي أن تشكل تلك المواضيع إطارا توجيهيا للأنشطة العلمية والتكنولوجية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة برمتها، سعيا إلى بلوغ أهداف بعينها من الأهداف الإنمائية للألفية. وثمة ضرورة في هذا الميدان، كما في سائر الميادين الأخرى، لأن يزيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من مساعده أقوى تأثيرا لتحقيق تضافر الجهود وتكاملها داخل منظومة الأمم المتحدة. وأكثر ما يحتاج إلى المساعدة هو العمل على كفاءة توسيع نطاق التعاون وزيادة الموارد الخاصة بأنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالقضايا الشديدة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، ومن بينها الصحة والأغذية والمياه والتنمية الاجتماعية.

وعلاوة على استكشاف سبل ووسائل تسخير العلم والتكنولوجيا لتحقيق أهداف بعينها الأهداف الإنمائية للألفية، سيتعين على اللجنة تحديد الآليات القمينة بزيادة دور العلم والتكنولوجيا في إحراز نتائج ملموسة فيما يتعلق بالأهداف المنشودة في مجالات مختارة.

وينبغي اتباع طرائق جديدة في تحقيق التفاعل والتنسيق، مع زيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فعقد المؤتمرات عن طريق الفيديو يمكن أن يسهم في زيادة نشر المعلومات والخبرات وتبادلها بين مؤسسات الأمم المتحدة المعنية، مع إبراز الدور الذي تضطلع به لجان الأمم المتحدة الإقليمية، والحكومات الوطنية، والجهات الصناعية، والمنظمات غير الحكومية. كما يمكن أن تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك فيما يتصل بنقل التكنولوجيات وتسويقها. ويمكن أن تتعاون اللجنة وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الشركات الخاصة التماسا للرعاية، لا سيما من الشركات عبر الوطنية المهتمة بترويج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وينبغي أن تلتزم جهود اللجنة، في جهودها المبذولة من أجل تعزيز الإسهامات الملموسة للعلم والتكنولوجيا وصولا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ما يلي:

- تعزيز أنشطة الأمم المتحدة والقطاعين العام والخاص المتعلقة بصياغة السياسات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، والاستراتيجيات التنفيذية ذات الصلة، فضلا

عن الأطر التشريعية والتنظيمية التي تتيح الاعتماد والتطبيق الفعالين للمعارف الجديدة في ميدان العلم والتكنولوجيا؛

- دراسة الطرائق التي تتيح قياس وتقييم التقدم المحرز في بناء القدرات والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا وذلك فيما يتصل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على تنمية الموارد البشرية وتنمية قدرات البلدان النامية على المشاركة في المفاوضات العالمية بشأن قضايا العلم والتكنولوجيا مما يشمل مبادرة ديبلوماسية العلم والتكنولوجيا؛

- تشجيع إقامة مرصد للعلم والتكنولوجيا ونشر غير ذلك من الممارسات الجيدة، بما فيها التدريب في مجال الديبلوماسية؛

- الاضطلاع على الصعيدين الإقليمي والدولي بأنشطة ربط شبكي في ميدان العلم والتكنولوجيا، تركّز على التعاون في مجال البحث والتطوير بشأن القضايا الشديدة الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة، ومن بينها البحوث المتعلقة بمشاكل المياه والأمن الغذائي والأمراض والأوبئة وحالات الطوارئ الصحية في البلدان النامية؛

- تعميم مراعاة موضوع العلم والتكنولوجيا في جميع المبادرات والأنشطة الإنمائية والمناقشات المتعلقة بالتنمية داخل منظومة الأمم المتحدة، وزيادة تبادل المعلومات فيما بين الوكالات والمنظمات والهيئات الحكومية الدولية المهتمة بالعلم والتكنولوجيا، مع التركيز على تعزيز البرمجة المشتركة والعمل المشترك وتجميع النتائج المحرزة، والقضايا التي ما زال من المتعين معالجتها، فضلا عن إخطار أعضاء اللجنة بجميع النتائج ذات الصلة في الوقت المناسب؛

- الاضطلاع بدور حفاز في مجال تشجيع الشراكة والتعاون القائمين على العلم والتكنولوجيا من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد لا يتسنى الاضطلاع بالمهام السالفة الذكر بالنظر لمستويات الموارد المخصصة لعمل اللجنة. كما أنه سيلزم مزيد من الدعم من خارج الميزانية في المستقبل القريب. وسيلزم، أيضا، دعم إضافي من لدن الحكومات الأعضاء. ويمكن أن يتمثل هذا الدعم في مزيد من التعاون الفعال في توفير المعلومات المستكملة بشأن المبادرات الوطنية، فضلا عن تكثيف تبادل المعلومات عن الخبرة في تقييم التكنولوجيات الجديدة وتطبيقها. وينبغي أيضا توسيع نطاق تبادل الخبرة المتعلقة بمسائل صياغة السياسات والاستراتيجيات ونشر أفضل الممارسات.

وينبغي أن تشرك اللجنة من خلال شبكة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، جميع الأطراف المؤثرة في المناقشات والتفاعلات بشأن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وذلك بهدف استقاء المعلومات ومزيد من الاقتراحات. وسيستعرض، أثناء الدورة المقبلة للجنة، التقدم المحرز في اعتماد طرائق أكثر فعالية.

الفصل السابع

انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة السابعة للجنة

١ - نظرت اللجنة في البند ٧ من جدول أعمالها في جلستها العاشرة، المعقودة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ حيث انتخبت بالتزكية أعضاء مكتب دورتها السابعة التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد أرنولدو فانتورا (جامايكا)

نواب الرئيس: السيدة غالينا بوتوفسكايا (بيلاروس)

السيد فيجايا كومار (سري لانكا)

السيد خيسوس مارتينيث - فرياس (إسبانيا)

السيد زكاري بيريفي (الكاميرون)

٢ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى الرئيس المنتخب ببيان.

الفصل الثامن

جدول الأعمال المؤقت وتنظيم أعمال الدورة السابعة للجنة

- ١ - نظرت اللجنة في البند ٨ من جدول أعمالها في الجلسة الثامنة، المعقودة في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٣. وكان معروضا على اللجنة مذكرة غير رسمية من الأمانة تتضمن مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والوثائق الخاصة بها.
- ٢ - وفي الجلسة ذاتها، وعلى إثر إدلاء كل من ممثلي الكاميرون والاتحاد الروسي والنمسا وإثيوبيا والمغرب ورئيس قسم العلم والتكنولوجيا بالأونكتاد ببيان، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة كما يرد في الورقة غير الرسمية، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع باء، مشروع المقرر الثالث).

الفصل التاسع

مسائل أخرى

- ١ - نظرت اللجنة في البند ٩ من جدول أعمالها في جلساتها الرابعة والثامنة والتاسعة، المعقودة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣.
- ٢ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، أدلى ببيان أمام اللجنة الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- ٣ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان أحد رئيسي المجلس الاستشاري للشؤون الجنسانية التابع للجنة.
- ٤ - وفي الجلسة الرابعة أيضا، وفي الجلسة ذاتها، أدلى كل من ممثلي البرازيل والهند ببيان.
- ٥ - وفي الجلسة الثامنة، المعقودة في ٨ أيار/مايو، شاركت اللجنة في حوار عن طريق الفيديو مع رئيس فرقة العمل المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية جرى في كلية كيندي للحكم بجامعة هارفارد.

تلخيص الرئيس للمناقشة العامة

- ٦ - أشار الأمين العام للأونكتاد، السيد روبنز ريكوبيرو، إلى أن توافق الآراء العالمي الذي يعتبر المعرفة أساسا للتنمية، قد جعل من العلم والتكنولوجيا محور المداولات بشأن التنمية. وأضاف قائلا إن هذه اللجنة أنشئت من أجل حشد الاهتمام و الجهد في هذا الصدد على الصعيد الحكومي الدولي. ويعد عمل اللجنة على بناء القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الأحيائية مثالا على أهميتها وفعاليتها.
- ٧ - وأوضح المتكلم أنه انطلاقا من الأعمال التي تضطلع بها اللجنة والأونكتاد يمكن تحقيق أشكالا من التآزر مثمرة بقدر أكبر. وبالنسبة لمؤتمره القادم، اختار الأونكتاد بناء القدرات الوطنية في سياق تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة. وقد استند هذا الاختيار إلى المفهوم القائل بأن القدرة على الابتكار تحدد نجاح أو إخفاق بلد من البلدان في نشاطه الاقتصادي من حيث التجارة والتنمية، وفي قدرته على تنويع وتحسين قاعدته التصديرية. واللجنة بإمكانها أن تقدم مساهمات هائلة في هذا المجال وكذلك في العمل الذي نقوم به في مجال الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا.
- ٨ - وقال الأمين العام للأونكتاد إن السوق فيه متسع لجميع أصناف ومستويات الأطراف المتدخلة، حيث يعمل كل طرف وفق الميزة النسبية الخاصة به. وفي معرض ذكر

صناعة النسيج والملابس كمثال، أشار الأمين العام من ناحية إلى فرص دخول الأسواق التي استغلتها بنجاح بعض البلدان الآسيوية والأفريقية، وإلى فئات الأسواق الراقية التي تهيمن عليها دور الموضة الأوروبية. وأوضح أن الابتكار في صناعة النسيج تحقق أيضا في شكل أنواع جديدة من المنسوجات. وقد أتاح عنصر الابتكار في هذه الصناعة، الذي يتجلى في الأساليب والمواد، الأساس لحيويتها.

٩ - وأوضح الأمين العام للأونكتاد أن العديد من البلدان يحتاج إلى المساعدة لبناء قدراته الوطنية على الابتكار. واعتبر أن اللجنة أداة حيوية لوضع العلم والتكنولوجيا والقدرة على الابتكار في صلب ومركز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية.

١٠ - وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، ورد اقتراح بأن توصف العلاقة بين الأونكتاد واللجنة بأنها علاقة "تكافلية" لا علاقة تآزر لأن برنامجي عمل الهيئتين يكملان بعضهما البعض. وبالفعل، ينبغي للبلدان النامية ويتعين عليها كذلك أن تفيد من التكنولوجيات الجديدة، ومن شأن الأونكتاد الحادي عشر المقبل أن يوفر فرصة ممتازة للهيئتين كي تتعاونوا وتنسقا جهودهما الرامية إلى بلوغ هذه الغاية المشتركة. ومن شأن عقد دورات سنوية للجنة أن يمكنها من الاستجابة على نحو مناسب وحسن التوقيت لوتيرة وقضايا التكنولوجيا التي تتغير بسرعة، وأن يجعل عملها متاحا لعدد أكبر من المنتديات والهيئات.

١١ - وتركز الحوار عن طريق الربط بالفيديو بين اللجنة والبروفيسور كاليستوس جوما^(١)، منسق فرقة العمل المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في سياق تحقيق أهداف التنمية للألفية، على مسألة كيفية تمكين البلدان النامية من الاستفادة بأفضل ما يمكن من التطور التكنولوجي وبخاصة من التكنولوجيات الجديدة والناشئة. وفي هذا السياق، حددت فرقة العمل خمسة مجالات ذات أولوية هي: إطار السياسة العامة والبيئة التمكينية؛ والقدرات في مجال الموارد البشرية، ومباشرة الأعمال الحرة، والبحوث والتنمية، والقدرة على التعرف على الفرص والتنبيه بالاتجاهات. وأكد البروفيسور جوما على الدور الحيوي الذي يمكن للجنة أن تقوم به في مجال النهوض بالعلم والتكنولوجيا من أجل تحقيق أهداف التنمية للألفية.

١٢ - وتمت الإشارة إلى أن التنمية الاقتصادية هي بصورة عامة نتيجة للتحويل التكنولوجي الذي وقع توطيده ودعمه بواسطة جملة من التعديلات المؤسسية الفعالة. وينبغي إشراك البلدان النامية كأطراف نشطة في بداية حدوث أي ثورة تكنولوجية، بدلا من محاولة تدارك هذه الثورة في مرحلة لاحقة كما هو الشأن بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

(١) كاليستوس جوما هو أستاذ تطبيقات التنمية الدولية ومدير برنامج العلم والتكنولوجيا والابتكار في كلية كيندي للحكم بجامعة هارفارد.

١٣ - وأشير إلى أن بعض البلدان النامية تمكنت من استخدام الموارد المتاحة استخداما فعالا؛ وإلى ضرورة الأخذ بجميع عناصر العلم والتكنولوجيا في مجال أنشطة العمليات الحكومية بأنواعها. وتُعد الدوائر الأكاديمية طرفا فاعلا آخر. وقد تناولت اللجنة في عام ١٩٩٢ دور الجامعات، بما في ذلك وظيفة اللجنة في نشر المعرفة وأهمية الشراكات بين جامعات البلدان المصنعة وجامعات البلدان النامية. وإقامة روابط بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية والتداعيات الصناعية هي أمور ينبغي أن تحظى بالأولوية. وقد وقع الاستدلال على أهمية التعليم. يمثل الصين حيث وقع الاستثمار بكثافة في تعليم العلوم والتكنولوجيا. وجاءت قدرة هذا البلد على استيعاب التكنولوجيا نتيجة لاستثمارات في هذا التعليم تواصلت على امتداد ٣٠ إلى ٤٠ عاما.

١٤ - كما تطرقت المناقشة إلى الدور الهام للمجتمع المدني وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلوم. ووقعت الإشارة إلى أن عددا قليلا من المنظمات غير الحكومية يتوخى نهجا محايدا ومتوازنا بشأن العلم والتكنولوجيا. فهذه المنظمات تميل إلى الوقوف على طرفي نقيض: إذ الشركات لا تؤكد سوى على الجوانب الإيجابية في حين لا تؤكد غيرها من المنظمات سوى على الجوانب السلبية. وقد تُشجّع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على إنشاء منظمات غير حكومية جديدة تتيح رؤية متوازنة لهذه المسائل.

١٥ - السيدة شيرلي مالكم، أحد رئيسي المجلس الاستشاري للشؤون الجنسانية، قدمت موجزا عن أنشطة المجلس. وأوضحت المتكلمة أن المجلس، الذي أنشأته اللجنة في عام ١٩٩٥ بغية رصد مسائل العلم والتكنولوجيا المتعلقة بنوع الجنس، ظل يتصل وينسق مع اللجنة عن كثب. وأوضحت أن المجلس يقوم دوريا بتقديم تقارير إلى اللجنة التي يقع في المقابل تمثيلها في اجتماعاته.

١٦ - إلى حد الآن تقوم هولندا، عن طريق وزارتها للشؤون الخارجية، بتمويل المجلس حيث كانت آخر منحة قدمتها لفترة السنتين من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣ أنشئت ١٠ لجان وطنية للشؤون الجنسانية المعنية بالعلم والتكنولوجيا أو هي بصدد الإنشاء: لجنتان في منطقة الأمريكيتين، و ٥ لجان في أفريقيا، ولجنتان في آسيا، ولجنة واحدة في بلد من البلدان الأوروبية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وعلاوة على ذلك، كانت هنالك مراكز تنسيق في ١٣ بلدا، ركّز أغلبها في وزارات حكومية. كما واصل المجلس عمله مع هيئات الأمم المتحدة، وبخاصة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ويتعاون المجلس مع بعض الشركاء من أجل كفالة وجود عنصر جنساني في المؤتمر العالمي المقبل لمنظمات

الهندسة الذي سيعقد في شنغهاي في عام ٢٠٠٤، وهو يعمل كذلك عن كثب مع منظمة العالم الثالث للنساء في المجال العلمي، شبكة العمل الآن وفي المستقبل والمرأة في العلم والتكنولوجيا العالميين.

١٧ - وخلال آخر جلسة عقدها المجلس، تقرر تحسين التفاعل والتعاون بين اللجنة والمجلس الاستشاري للشؤون الجنسانية. وينبغي لهذا المجلس أن يشارك في فريق اللجنة، وكذلك في تبادل المعلومات والاستنتاجات.

١٨ - وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، ذكر أحد الوفود أن هنالك عددا متزايدا من النساء اللاتي يلتحقن بنطاق واسع من المجالات المهنية، رغم أن التطور الوظيفي لا يزال محدودا فيما يبدو. وثمة اتفاق على ضرورة إجراء تعاون وثيق بين اللجنة والمجلس الاستشاري للشؤون الجنسانية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

مساهمة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن التنمية الريفية

١٩ - كان معروضا على اللجنة، في جلستها التاسعة المعقودة في ٩ أيار/مايو، مشروع مقرر بعنوان "مساهمة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن التنمية الريفية"، قدمه الرئيس في ورقة غير رسمية.

٢٠ - وفي الجلسة ذاتها، أوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد نص مشروع المقرر (انظر الفصل، الفرع باء، مشروع المقرر الأول).

جلسة مشتركة بين مكتي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢١ - باقتراح من الرئيس، وافقت اللجنة، في جلستها التاسعة المعقودة في ٩ أيار/مايو، على أن ترفق بتقريرها النهائي موجزا بما دار في الجلسة المشتركة التي عقدت في ٧ أيار/مايو بين مكتب اللجنة ومكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر المرفق الثالث).

الفصل العاشر

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة

- ١ - في الجلسة الثامنة المعقودة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، قام نائب رئيس اللجنة السيد خيسوس مارتينيث - فرياس (إسبانيا)، الذي تولى مسؤوليات المقرر، بتقديم مشروع تقرير اللجنة عن دورتها السادسة وبتنقيحه شفويا (E/CN.16/2003/L.2).
- ٢ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع تقريرها عن دورتها السادسة، بصيغته المنقحة شفويا، وكلّفت المقرر باستكمالها.

الفصل الحادي عشر تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

- ١ - عقدت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دورتها السادسة بمكتب الأمم المتحدة في جنيف، في الفترة من ٥ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣. وعقدت اللجنة ١٠ جلسات (من الجلسة الأولى إلى الجلسة العاشرة).
- ٢ - وافتتح الرئيس، السيد فيجايا كومار (سري لانكا)، الدورة وأدلى ببيان افتتاحي.
- ٣ - وفي الجلسة الأولى المعقودة في ٥ أيار/مايو، تحدث نائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أمام اللجنة.
- ٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى المتحدثون الرئيسيون التالية أسماؤهم، الذين تمت دعوتهم لمخاطبة اللجنة ببيانات: السيد خوسيه مارييا فيغيريس، رئيس فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ والبروفيسور منتصر والي، كاتب الدولة للمعلوماتية وشبكة الإنترنت بتونس؛ والسيد مارك فورر، وزير الدولة ومدير المكتب الاتحادي السويسري للاتصالات.

باء - الحضور

- ٥ - حضر الدورة ممثلو ٢٧ دولة من الدول الأعضاء في اللجنة. وحضرها أيضا مراقبون من دول أخرى أعضاء وغير أعضاء في الأمم المتحدة، وممثلون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومراقبون من منظمات حكومية دولية وغير حكومية ومنظمات أخرى. وترد قائمة المشتركين في المرفق الأول.
- ٦ - وفي إثر بيان أدلى به الرئيس، وجهت اللجنة، في جلستها الأولى المعقودة في ٥ أيار/مايو، دعوة إلى الهيئة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية للمشاركة في أعمال دورتها السادسة.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

- ٧ - كانت اللجنة قد انتخبت، في جلستها السادسة من دورتها الخامسة، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١، أعضاء مكتب دورتها السادسة التالية أسماؤهم بالتركية.

الرئيس: السيد فيجايا كومار (سري لانكا)

نواب الرئيس: السيد بيدرو سيباستياو تيتا (أنغولا)

السيد سيرخيو فون اوروش (باراغواي)

السيد ستيفان مورافيك (سلوفاكيا)

السيد خيسوس مارتينيث - فرياس (إسبانيا)

٨ - وانتخبت اللجنة، في جلستها الأولى المعقودة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٣، بالتزكية، السيد جوزيف كوينه (غانا) والسيد خورخ لويس فون اوروش (باراغواي) نائبين لرئيس الدورة السادسة ليحلا محل السيد بيدرو سيباستياو تيتا (أنغولا) والسيد سيرخيو فون اوروش (باراغواي) لاستقالتهما من منصبيهما.

٩ - وعينت اللجنة في جلستها الثالثة المعقودة في ٦ أيار/مايو، السيد خيسوس مارتينيث - فرياس (إسبانيا) نائبا للرئيس مع توليه مهام المقرر.

دال - جدول الأعمال وتنظيم العمل

١٠ - أقرت اللجنة، في جلستها الأولى المعقودة في ٥ أيار/مايو، جدول أعمالها المؤقت، بصيغته الواردة في الوثيقة E/CN.16/2003/1، ووافقت على تنظيم عملها، بصيغته الواردة في الوثيقة E/CN.16/2003/L.1. وفيما يلي جدول الأعمال:

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ - الموضوع الفني: "تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات تعزيزا للقدرة على التنافس في المجتمع الرقمي"، مع الاهتمام بصفة خاصة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال باعتبارها تكنولوجيات واسعة الانتشار وذات تأثير عالمي وتطبيق واسع وإمكانات متزايدة. وسيشتمل هذا الموضوع على نقل التكنولوجيا ونشرها وبناء القدرات في مجال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض تعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣ - المذكرة الشاملة المتعلقة بتنفيذ المقررات المتخذة في الدورة الخامسة للجنة والتقدم المحرز بصدها.

٤ - تقديم التقارير القطرية بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

- ٥ - ميزانية اللجنة.
- ٦ - عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك دورها في تنسيق تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.
- ٧ - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة السابعة للجنة.
- ٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة وتنظيم أعمال الدورة.
- ٩ - مسائل أخرى.
- ١٠ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة.
- ١١ - ووافقت اللجنة، في جلستها الأولى المعقودة في ٥ أيار/مايو، على أن يقدم الرئيس حوصلة للمناقشة العامة التي تجري في إطار كل بند من البنود بغية إدراجها في تقريرها النهائي.

هاء - الوثائق

- ١٢ - ترد قائمة الوثائق التي عرضت على اللجنة في دورتها السادسة في المرفق الثاني.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

- مدة انعقاد الدورات المقبلة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
- ١٣ - كان معروضا على اللجنة، في جلستها التاسعة المعقودة في ٩ أيار/مايو، مشروع مقرر بعنوان "مدة انعقاد الدورات المقبلة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" قدمه الرئيس في ورقة غير رسمية.
 - ١٤ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى الأمين ببيان عن تقديرات الوفورات في التكاليف المتعلقة بمشروع المقرر.
 - ١٥ - وفي الجلسة التاسعة أيضا، أوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد نص مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع باء، مشروع المقرر الثالث).
 - ١٦ - وعقب اعتماد مشروع المقرر، أدلى ممثل النمسا ببيان.

المرفق الأول

الحضور

الأعضاء*

أوليف رودنسكي	الاتحاد الروسي
مولوغاتي أمها	إثيوبيا
خيسوس مارتينيز فرياس، خوليو غوزمان رودريغز	إسبانيا
أندرياس ستام	ألمانيا
حجة الله حاج حسيني، مهدي فخري	إيران (جمهورية - الإسلامية)
خورخي لويس فون هوروش، لورينا باتينيو	باراغواي
لويس فيليبي دي سيكساس كورّيا، ماريليا ساردنبارغ، خوزي ماركوس نوغيرا فيينا	البرازيل
غي راني	بلجيكا
أنجيليكا نافارو	بوليفيا
غالينا بوتوفسكايا، ديمتري زورين	بيلاروس
س. سومرو إينال	تركيا
أرنولدو فانتورا، سيمون بيتون	جامايكا
مسعود بومعاور، عبد الحكيم بنكاع، علي دريوش، فاتح كوري	الجزائر
دولاندا بريديسكو، فلوريان تشيولاكو	رومانيا
فيجايا كومار، سيلفا دياراتنا	سري لانكا
ستيغان مورافيك، ميلان هيرمان، بافول هرمو، ميلان ماتشاك	سلوفاكيا
الطيب إدريس عيسى	السودان

* بنغلادش وغرينادا والأردن ليست ممثلة في الدورة.

سيراليون	توماس يورماه
شيلي	خورخي غوزمان، مانويل باريرا
الصين	هان لي
غانا	دافيد غوييو، جوزيف ر. كويننا، ماتيلدا أكو ألوماتو
الفلبين	أنجيلينا ستا. كاتالينا، فيزيتاسيون ف. أسيداو
الكاميرون	زكاري بيريفي، جاكلين نيكول مونو نجانا، أفا فودا
ليسوتو	مازيكوبيللا ويليامز
المغرب	يحي بوبديلاوي، يونس التيجاني
النمسا	بيرند ميخائيل روديه، بيتر ستورر
الهند	آنديرا نات، بريتي ساران

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الممثلة بمراقبين

إريتريا، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، باكستان، البرتغال، بنما، بيرو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، زمبابوي، سلوفينيا، السنغال، سويسرا، عمان، غابون، فرنسا، فنلندا، كرواتيا، كوبا، كولومبيا، لايتفيا، مدغشقر، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، نيكاراغوا، هنغاريا، اليمن، اليونان

هيئات الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة

الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المنظمات الحكومية الدولية الممثلة بمراقبين

منظمة المؤتمر الإسلامي

المنظمات غير الحكومية

ذات المركز الاستشاري العام

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

الاتحاد العالمي للعمل

ذات المركز الاستشاري الخاص

المنظمة الدولية الديمقراطية المسيحية

الرابطة العالمية للمتدربين والزملاء السابقين في الأمم المتحدة

المنظمة التي تلقت دعوة للمشاركة في أعمال الدورة السادسة للجنة

الهيئة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السادسة

رمز الوثيقة	البند من جدول الأعمال	عنوان الوثيقة أو وصفها
E/CN.16/2003/1	١	جدول الأعمال المؤقت وشروحه
E/CN.16/2003/2	٢	تقرير من الأمين العام: تقرير تجميعي عن أعمال أفرقة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن بناء القدرات في مجتمع التكنولوجيا الرقمية
E/CN.16/2003/3	٣	مذكرة من الأمانة بشأن تنفيذ المقررات المتخذة في الدورة الخامسة والتقدم المحرز بشأنها
E/CN.16/2003/4	٥	مذكرة من الأمانة بشأن ميزانية اللجنة
E/CN.16/2003/5	٦	مذكرة من الأمانة بشأن عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك دورها في تنسيق تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
E/CN.16/2003/L.1	١	مذكرة من الأمانة بشأن تنظيم أعمال الدورة
E/CN.16/2003/L.2	١٠	مشروع تقرير اللجنة عن دورها الخامسة

المرفق الثالث

موجز بما دار في الجلسة المشتركة بين مكتب اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تمثلت نقطة انطلاق المناقشات في ضرورة تعزيز التنسيق بين المجلس ولجانه الفنية، بغية المساهمة في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة، وبخاصة في برنامج العمل الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية للألفية.

وتطرق مكتب اللجنة، لدى تقديم تقرير عن أنشطته، إلى: موقع العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على شبكة الإنترنت بوصفه بوابة للمعلومات عن أنشطة العلم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة؛ ومبادرة دبلوماسية العلم والتكنولوجيا، وسيتم عن قريب من نشر لمؤشرات تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وقدم مكتب اللجنة تقريراً عن تعاون اللجنة مع فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنبة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، واللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وفرقة العمل المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في سياق تحقيق أهداف التنمية للألفية، والمجلس الاستشاري للشؤون الجنسانية. وأكد المكتب على دور اللجنة بوصفها مؤسسة تفكير بشأن مسائل العلم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة. كما وقع على نطاق واسع توزيع عمل اللجنة على الحكومات الوطنية والدوائر الأكاديمية.

وأعرب مكتب المجلس عن دعمه الكامل للجنة وعن تقديره لما تقوم به من عمل. وذكر المجلس أن عمل اللجنة بشأن التكنولوجيا الأحيائية بالغ الأهمية بالنسبة لعمل المجلس، وأن عملها بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصال يشكل مساهمة قيمة في كل من الفرقة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال والعملية التحضيرية لعقد مؤتمر القمة العالمي المعنية بمجتمع المعلومات. وأثنى مكتب المجلس على اللجنة لما قامت به من عمل هائل في مجال وضع المؤشرات الإنمائية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وشكلت هذه المؤشرات أكثر المؤشرات الشاملة في هذا المجال إلى حد الآن، وهي بإمكانها أن تكون مفيدة بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية. وقد اعتبر عمل اللجنة في مجال التكنولوجيا الأحيائية بمثابة إحدى المساهمات الرئيسة لها في الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن التنمية الريفية.

وسجل مكتب المجلس بارتياح التعاون بين اللجنة والمجلس الاستشاري التابع لها والمعني بالشؤون الجنسانية، وإدراج المنظورات الجنسانية في برنامج عملها. كما اعتبر المكتب أن محتويات موقع العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على شبكة الإنترنت شاملة وذات صلة.

وسلّم مكتب المجلس بضرورة كفالة التناسق بين برامج عمل المجلس ولجانه الفنية، وشدد على ضرورة تعزيز نظام للتواصل ذي اتجاهين. وقد جرى التحضير لعقد اجتماع لرؤساء اللجان الفنية وللنظر المنتظم في تقارير اللجنة خلال الأشهر التي تسبق انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس. وذكر مكتب المجلس أنه سيتم تحديد موضوع المجلس بالنسبة لدورة السنة القادمة في وقت مناسب يسمح للجان الفنية بتقديم مساهماتها.

واقترح مكتب المجلس أن تتعاون اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية مع لجنة وضع المرأة التي اضطلعت بأعمال تتعلق بموضوع نوع الجنس وتكنولوجيا المعلومات. كما اقترح المكتب الأخذ بالمرونة في برنامج عمل اللجنة من أجل معالجة القضايا التي قد تنشأ بين الدورات.